دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية

ريعان سمر الفيصل* فراس الأشقر** سليمان معلا***

(الإيداع: 19 آذار 2018 ، القبول: 24 كانون الأول 2018)

الملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على المشكلات التمويلية التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، والتي تعوق نموها وتطورها، ومعرفة دور المؤسسات المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويل هذه المشاريع.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم إجراء دراسة ميدانية تحليلية للواقع العملي لآلية العملية التمويلية، وذلك من خلال دراسة الحالة في كل من (مصرف سورية والمهجر، مصرف سورية الإسلامي، مصرف سورية والأردن). باستخدام استبانة وزعت على العاملين المعنيين بدراسة طلبات التمويل والتسهيلات الائتمانية وكان عددهم (95) وقد تم استرجاع (82) استبانة.

وتم استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات للتوصل إلى نتائج الدراسة، وخلصت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تُشكّل عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية، وأنظمة العمليات المصرفية السائدة تلعب دوراً معيقاً في حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة، تمويل، مؤسسات، قروض.

---

*طالبة الدراسات العليا في جامعة حماة كلية الاقتصاد اختصاص التمويل والمصارف.

** مدرس بكلية الاقتصاد– قسم إدارة الاعمال – جامعة حماة.

*** مساعد أستاذ بكلية الاقتصاد– قسم إدارة الاعمال – جامعة حماة.

The role of Banking operation in facilitating SME Financing operations in Syria

*Raiaan Samar AlFaisal Dr. Feras Alashaqr Dr.suliman mala

(Received: 9 March 2018,Accepted: 24 December 2018)

Abstract:

The study aims to identify the financing problems faced by small and medium enterprises in Syria, which hinder their growth and development, and know the role of financial institutions and the difficulties encountered in financing these projects.

In order to achieve the objectives of the study, an analytical field study was conducted on the practical reality of the mechanism of the financing process, through a case study in (Syria and Overseas Bank, Syria Islamic Bank, Bank of Syria and Jordan). Using a questionnaire distributed to the employees concerned with the study of requests for funding and credit facilities and the number (95) has been retrieved (82) questionnaire

The statistical program (SPSS) was used to analyse data to arrive at the results of the study and concluded with a series of results. The most important of these are: The nature of SMEs is an obstacle to their financing by financial institutions, and the prevailing banking systems play an important role in the access of SMEs to finance.

Keyword: Small-enterprises, Finance, Institutions, Loans.

Student of Master in Hama University in Economy College – Finance and Banking

1-مقدمة:

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في اقتصاديات الدول النامية باعتبارها تشكل الغالبية العظمى من المشاريع القائمة في الاقتصاد، وإن تفاوتت نسبتها من بلد إلى آخر. ومع مطلع القرن الحالي حدث تحول مهم في مجال الاستثمارات، وبدأ الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة باختلاف أنشطتها في اقتصادات كثير من الدول، نظراً لمساهمتها في الدخل القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى قيامها بنشاط تصديري فاعل عبر الأسواق الإقليمية والدولية، بعد أن أصبحت قادرة على تقديم منتجات متميزة من حيث النوع والسعر. ولذلك اعتبرت المشاريع الصغيرة والمتوسطة مشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، نظراً لاعتمادها على كثافة عنصر العمل، وانخفاض ما تحتاجه من رأس مال. ويعد هذا النوع من المشاريع هاماً جداً في سورية، لأن سورية بلد ذو نموٍ عالٍ سكانياً، مما يجعل هذه المشاريع ضرورية لاستيعاب العمالة، وتخفيض نسب البطالة، ورفد الاقتصاد الوطني بالسلع والخدمات. ونتيجة الاهتمام بهذا النوع من المشاريع صدر المرسوم التشريعي رقم 15 للعام 2007 الذي سمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية ومصرفية، تهدف إلى تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالرغم من ذلك بقيت هذه المشاريع لغاية عام 2014 تعاني من مجموعة من المشاكل المتعلقة بالترخيص والتمويل والتسويق. تعتبر مشكلة التمويل أحد أهم الأسباب التي تعيق نموها وتطورها، حيث تحتاج هذه المشاريع إلى مصادر تمويلية، سواء عند البدء بنشاطها أو عند توسعها أو تجديدها في الآلات والمعدات، ولن تستطيع أن تحقق أهدافها، أو تكفل استمرار بقائها داخل السوق دون وجود رؤوس أموال تكفي لتلبية احتياجاتها.

وبالتالي ومن خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على المشكلات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، والصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية في تمويل هذه المشاريع.

مشكلة الدراسة:

هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون تمكُّن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على رأس المال عن طريق المصارف والمؤسسات التمويلية، نظراً لبعض الخصوصيات التي يحتاج إليها تمويل مثل هذه المشاريع. وعلى هذا الأساس يمكن **طرح مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:**

1. ماهي الصعوبات التي تواجه المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية طبيعة عمل هذه المشاريع؟
2. هل تلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة:

بعد العرض السابق لمشكلة الدراسة سيركز البحث على الأهداف التالية:

1. التعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية طبيعة عمل هذه المشاريع.
2. التعرف على دور أنظمة العمليات المصرفية السائدة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تأتي من أهمية موضوع تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدراسات المعاصرة نظراً لما تحتله هذه المشاريع من مكانة في تنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول. ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لإحدى مشاكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ألا وهي التمويل؛ تساعدها في النمو والتطوير وتفعيل دورها.

الأهمية العملية: تأتي الأهمية لهذا البحث من أنه يقدم دراسة ميدانية على المصارف السورية الخاصة لتقييم العلاقة بين المصارف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وتقييم الدور الذي تلعبه هذه العلاقة في ضمان التمويل اللازم لها.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي القائم على دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال توزيع استبانات على عينة المؤسسات التمويلية (المصارف الخاصة)، وتم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار رقم 21 واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

كما تم الحصول على البيانات الثانوية من الكتب والدراسات والأبحاث والتقارير والإحصاءات المنشورة وعلى رسائل الماجستير والدكتوراه المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى التقارير والدوريات والمعلومات والبيانات غير المنشورة والتي تم الحصول عليها من خلال الاطلاع على الواقع العملي للمؤسسات التمويلية، والتي تضمنت أيضاً مقابلات شخصية مع المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية فيها.

فرضية الدراسة:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها من قبل المؤسسات المالية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام العمليات المطبقة في المصارف السائدة وتسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

الدراسة العربية:

- **دراسة (سمية لوكريز،2008) بعنوان: "أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري":**

هدفت الدراسة إلى تحديد أولوية تحريك مختلف الموارد المالية المتاحة المعطلة أو الخارجة عن الدورة النظامية من أجل تفعيل الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد أهم صيغ التمويل وأساليبه المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لتستطيع تجاوز الصعوبات التمويلية التي تكون أكثر ملاءمة لطبيعة دور وخصائص هذه المؤسسات، وإدراك مدى تميز الأساليب الإسلامية من غيرها. ومن **أهم النتائج** التي توصلت إليها الدراسة: هي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني وضعاً غير مريح، يعتمد على نماذج إدارة تقليدية وموارد مالية محددة أساسها التمويل الذاتي. وهذا راجع للتكاليف والضمانات التي تتحملها المؤسسة مقابل حصولها على القرض المصرفي، كما أن قرارات المصارف العامة بقيت مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر[1].

[1] لوكريز، سمية، (2008)، "أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

- **دراسة (حسن عبدالرسول،2008) بعنوان "إدارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان":**

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل واقع المؤسسات الصغيرة المتوسطة وخصائصها في لبنان، والتعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه نموها. كما هدفت إلى تحديد الدور المهم الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تلعبه في نجاح الاقتصاد اللبناني.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي: تعد المشكلات التمويلية من المشكلات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، وخاصة عقبة الضمانات التي تشكل حجر عثرة كبيرة، بالإضافة إلى أن الموارد البشرية والخبرات المتراكمة تلعب دوراً مهماً في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإخفاقها؛ وذلك لم يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية اللبنانية، بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية[2].

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراستين السابقتين اللتين تناولتا موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تبين أنها متنوعة وشاملة لجميع جوانب الموضوع، لكنها ركزت في الغالب على مصادر التمويل المتاحة، وتعرضت لبعض المشكلات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية.

أما الدراسة الحالية فتختلف عنها في الناحية العملية من البحث، حيث تم الاعتماد على جانبين: الأول هو دراسة نظرية للمصارف الخاصة، والتعرف على أهم المشكلات التي واجهتها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اعتماداً على المقابلات الشخصية، إضافة إلى الإفادة من نتائج الاستبانة التي شملت المستويات الإدارية المعنية بدارسة طلبات التمويل في قسم الائتمان المصرفي في المصارف السورية والمؤسسات التمويلية، وذلك بهدف معرفة المشكلات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، حيث تطرق البحث لنواح لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

<u>الدراسة النظرية:</u>

المبحث الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشكلات التمويلية

لم يتفق الاقتصاديون على وجود تعريفٍ موحَّد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب طبيعتها والمتصفة بالمرونة الشديدة حيث تضمنت تلك الطبيعة عدة جوانب منها: نشاط العمل المشروع (زراعية أو صناعية أو خدمية أوتجارية)؛ الحد الأدنى والأعلى لعدد العاملين بالمشروع؛ الحد الأدنى والأعلى للاستثمار ؛ العلاقة بالتصدير ؛ شكل الإدارة والتنظيم والطبيعة القانونية في هذه المشاريع.

وعليه حددت منظمة العمل الدولية مجموعة من المعايير لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنها: (معيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار العمالة ورأس المال –المعيار المزدوج –؛ ومعيار مجموع قيمة المبيعات السنوية؛ معيار المُركَّبة – معيار العمالة ورأس المال وقيمة المبيعات–)،حيث استخدمت بعض الدول معيار العمالة في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حين استخدمت دولاً أخرى معيار رأس المال في تعريفها للمشاريع الصغية،بينما هناك دولاً استخدمت المعيار المزدوج بين(عدد العمال ورأس المال)، وبالتالي يمكن القول أن مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرن في طبيعة خصائصه.

[2] عبد الرسول، حسن، (2008)، "إدارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان"، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

أولاً: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية:

➢ هناك أربعة تعاريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة صادرة عن جهات رسمية مختلفة في الجمهورية العربية السورية، هي:

1. التعريف الصادر عن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، حسب المرسوم رقم /39/ لعام 2006، وهو:

- المشروع الصغير: هو كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، ولا يقل رأس ماله عن مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية، ولا يتجاوز خمسة ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة.
- المشروع المتوسط: هو كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، ولا يقل رأس ماله عن مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية، ولا يتجاوز خمسة عشر مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً[3].

2. تعريف وزارة الاقتصاد في سورية الصادر عام 2009:

- المشاريع الصغيرة: هي كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، ولا تقل مبيعاته السنوية عن خمسين مليون ليرة سورية، أو إجمالي ميزانيته لا يقل عن 50 مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن 50 عاملاً.
- المشاريع المتوسطة: هي كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، ولا تقل مبيعاته السنوية عن 250 مليون ليرة سورية، أو إجمالي ميزانيته لا يقل عن 250 مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن 250 عاملاً [4].

3. التعريف الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء حسب القرار /5938/ عام 2011:

- المشاريع الصغيرة: المشروع الصغير هو المشروع الذي لا يزيد عدد عماله عن 50 ولا يقل عن 10 عمال مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 50 مليون ليرة سورية، ولا يقل عن 10 ملايين ليرة سورية، بالإضافة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانة الهيئة العامة للتشغيل وفقاً لمرسوم إحداث الهيئة العامة للتشغيل رقم 39 تاريخ 2006-09-14.
- المشاريع المتوسطة: المشروع المتوسط هو المشروع الذي لا يزيد عدد عماله عن 250، ولا يقل عن 50 عاملاً مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداته عن 250 مليون ليرة سورية، ولا يقل عن 50 مليون ليرة سورية، بالإضافة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانة الهيئة العامة للتشغيل وفقاً لمرسوم إحداث الهيئة العامة للتشغيل رقم 39 تاريخ 2006-09-14.[5]

4. التعريف الصادر عن هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم/2/ لعام 2016:

المشاريع الصغيرة والمتوسطة: هي المشاريع التي تمارس نشاطها في قطاعات الزراعة، أو الصناعة، أو الحرف التقليدية، أو التجارة، أو الخدمات، أو المهن، أو النشاط الفكري. ويتم وضع تعريف وتحديد الحدود الدنيا والقصوى لحجم كل نوع من أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقرار من مجلس الوزراء[6]. وكان من أوائل أهداف الهية وضع دليل تعريفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعرف بهذه المشاريع وفقحجم النشاط والتوزع الجغرافي وبما يمثل دليلاً وطنياً لاستهدافها ببرامج الدعم والتسهيلات

[3] المرسوم التشريعي رقم/39/ الصادر عن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سورية، بتاريخ 2006/09/14.

[4] التعريف الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بتاريخ 2009/02/23.

[5] القرار رقم /5938/ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في سورية، بتاريخ 2011/05/02.

[6] القانون رقم /2/ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية، بتاريخ2016/01/06.

الإدارية والتمويلية بالتنسيق مع الجهات المعنية. والجدول أدناه يبين تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووفقاً لما ورد في الدليل:

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية

	المعيار	مشاريع صغيرة	مشاريع متوسطة
القطاع الزراعي	عدد العمال (عامل)	20-6	100-21
	المبيعات السنوية	من 5 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 100
	أو الموجودات (مليون ل.س)	من 5 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 100
القطاع الصناعي	عدد العمال (عامل)	25-6	150 -26
	المبيعات السنوية	من 5 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 250
	أو الموجودات (مليون ل.س)	من 5 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 250
القطاع التجاري	عدد العمال (عامل)	10-6	30-11
	المبيعات السنوية	من 20 إلى أقل من 100	من 100 إلى أقل من 300
	أو الموجودات (مليون ل.س)	من 15 إلى أقل من 75	من 75 إلى أقل من 225
القطاع الخدمي	عدد العمال (عامل)	25-11	75-26
	المبيعات السنوية	من 15 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 150
	أو الموجودات (مليون ل.س)	من 7.5 إلى أقل من 25	من 25 إلى أقل من 75

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دليل تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دمشق، ص6.

ثانياً: مشكلات التمويل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

ترجع إشكالية التمويل في الأساس إلى جملة من المعوقات، منها ما هو عائد إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنها ما هو متعلق بالمصارف ومؤسسات التمويل. وبالتالي تختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة. ويمكن القول إن المعوقات التي تواجه المصارف ومؤسسات التمويل هي:

أ. فقدان عنصر الثقة بالقائمين على المشروع الصغير. وذلك ناجم في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.

ب. عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.

ت. افتقار المشروع الصغير إلى الخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.

ث. انخفاض القدرة على تسويق منتجات المشروع، مما ينعكس سلبياً على المشروع نفسه.

ج. انخفاض العائد الذي تحققه المصارف من التعامل مع أصحاب الصناعات الصغيرة بسبب ضآلة حجم معاملاتهم.

ح. ارتفاع درجة المخاطرة في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لأن أغلبها مشاريع فردية لا تتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة. وأغلب القروض لدى المصارف ذات آجال قصيرة وذات عائد سريع، في حين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى تمويل طويل الأجل[7].

أما المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في:

أ. مغالاة المصارف في الضمانات المطلوبة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وغالباً لا تستطيع هذه المشاريع توفيرها.

ب. ارتفاع معدل الفائدة الذي تطلبه المصارف على القروض الممنوحة لهذه المشاريع.

ت. تعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على التمويل المطلوب.

ث. حِرْص المصارف وتركيزها على منح القروض قصيرة الأجل[8].

أعد مركز الأعمال والمؤسسات السوري عام 2007 استبيان خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ قدر أن 88%[9] من المشاريع لم تسع إلى الحصول على التميل من المصارف، وأنه مكن لها أن تتوسع في أعمالها لو توفر لها التمويل المناسب. مما يشير إلى أهمية إتاحة خدمات التمويل لهذه المشاريع لمساعدتها على التوسف في أعمالها وزيادة رأسمالها[10].

المبحث الثاني: أنواع التمويل، ومصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أولاً: أنواع التمويل:

أ. **تمويل التشغيل:** المراد بتمويل التشغيل الأموال الموجهة لتمويل رأس المال العامل، كالنفقات المتعلقة بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع لا سيما شراء المواد الأولية، ودفع الأجور، وبقية مستلزمات العملية الإنتاجية التي تشكل بمجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب. **تمويل الاستثمار:** يقصد به الأموال الموجهة للحصول على الأراضي والمباني، أو وسائل الإنتاج، أو وسائل النقل، وغيرها من الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع. بمعنى آخر: هي تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع. ويعبر عن ذلك بتمويل رأس المال الثابت[11].

وبالتالي فإن طبيعة القرض الموجه للاستثمار تختلف عن طبيعة القرض الموجه للاستغلال من حيث المدة، والشروط، والضمانات، والأخطار، والعائد، وهيكل التدفقات.

وعادة ما يأخذ تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة شكل تسهيلات وحوافز منها:

[7] بشارات، هيا جميل، (2008)، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص61-62.

[8] المبيرك ، وفاء والشمري، تركي، (2006)، تأسيس المشروعات الصغيرة وإداراتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ص105.

[9] مركز الأعمال والمؤسسات السوري (2007)، دراسة بهدف توفير هيكل متجانس لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

[10] El Said, H And Zaki, C (2013) What determine the access to finance of SMEs? Evidence from the Egyptian case (working paper no.752). Cairo, Economic Research Form.

[11] حسن، أحمد توفيق، (1996)، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص388.

- حوافز وإعفاءات مقدمة، مثل إعانات نقدية على شكل مبالغ لتمويل جزء من تكاليف الاستثمار، تقدمها الحكومة، أو السلطات القائمة على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. أو على شكل إعانات عينية، مثل تقديم أراض دون مقابل، أو بأسعار تشجيعية.
- تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات، وقروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد، أو بفوائد مخفضة من قبل مؤسسات أو هيئات تعد لهذا الغرض.
- منح إعفاءات ضريبية وجمركية.
- تقديم المساعدات الفنية والاستشارات من قبل مختصين في مجال دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة[12].

ثانياً: مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1. **التمويل الرسمي:** يتم عن طريق الحصول على التمويل من المصارف التجارية، أو المصارف المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، كالمصارف المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي، أو في تمويل القطاع الزراعي، أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وغالباً ما تكون مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.
2. **التمويل غير الرسمي:** يتم الحصول على الأموال اللازمة للمشروع دون الحاجة إلى اتباع خطوات وإجراءات رسمية وتقديم وثائق وأوراق ثبوتية. ومن أبرز المصادر غير الرسمية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: (المدخرات الشخصية، المدخرات العائلية، الاقتراض من العائلة والأصدقاء، شراء المواد من تجار الجملة مقابل الدفع الآجل..).

تمثل المصادر السابقة كلها فرصاً لصاحب المشروع الصغير والمتوسط للحصول على التمويل اللازم. ومن أهم مزايا هذا النوع من مصادر التمويل، السرعة في الحصول على الأموال اللازمة بيسر وسهولة، إلا أن هناك معوقات في المصادر نفسها لهذا النوع، من أهمها عدم ديمومة هذا المصدر، وعدم توافره في الوقت الذي تحتاج فيه المنشأة الصغيرة والمتوسطة للتمويل[13].

ثالثاً: الواقع الحالي وخصائص التمويل الصغير والمتوسط في سورية:

1. انخفاض المؤسسات التمويلية في سورية عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل هذه المشاريع في مختلف مراحل نموها: (التأسيس، النمو الأولي، النمو الفعلي، الاندماج). ونطراً لهذه المخاطر تتجنب المؤسسات التمويلية توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع نظراً لحرصهم على نقود المودعين[14].
2. مفهوم التمويل الصغير والمتناهي الصغر هو مفهوم جديد في سورية: على الرغم من أن بدايته كانت في العام 2007 إلى الآن إلا أن الأزمة السورية حالت دون تقدم في هذا القطاع، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم /15/ للعام2007 الذي أمّن إطاراً قانونياً لهذا النوع من التمويل، حيث يُعتبر هذا المرسوم أول تشريع مخصص للتمويل الصغير، وقد أعطى هذا التشريع مجلس النقد والتسليف صلاحية الترخيص لما سماه "المؤسسات المصرفية

[12] بتال، أحمد حسين وآخرون، (2011)، (دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 4، العدد 7، ص 47.

[13] حنفي، عبد الغفار وقرياقص، رسمية زكي، (2002)، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص171.

[14] الملللي، قمر، (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص77.

المالية الاجتماعية"، مع حد أدنى من رأس المال يبلغ 250 مليون ليرة سورية حينها[15]، كما سمح لهذه المؤسسات تقديم خدمات مالية مختلفة، بما في ذلك الإقراض الصغير، قبول الودائع، والتأمين الصغير[16].

3. هناك أكثر من جهة في سورية تعنى بأمور التمويل الصغير والمتوسط (الجهة الحكومية، المؤسسات التمويل الصغير، المصارف العامة والخاصة بشقيها التقليدي والإسلامي، بعض وكالات الأمم المتحدة، الجمعيات الأهلية) كل جهة تعمل لوحدها دون تنسيق التمويل لذلك يجب ان يكون هناك هيئة ناظمة للتمويل [17]؛ إلا أن معظم المؤسسات القائمة توقفت عن منح القروض في ظل الأزمة السورية كالهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ومؤسسة بداية والفردوس.
4. غياب لأي أرقام أو إحصائيات رسمية لحجم الطلب في هذا القطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف[18].

نتيجة الأزمة السورية التي نجم عنها ضعف القدرة الشرائية للمواطن السوري مما انعكس على انخفاض الميل الحدي للادخار وبسبب عدم الاستقرار، أدى ذلك إلى أن مصادر التمويل غير الرسمية أصبحت متاحة أو ممكنة. وأن القطاع المصرفي لا يميل إلى إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يرتبط قرار منح التمويل بحجم رأس مال المشروع وحجم المبيعات والسيولة والتدفقات النقدية فكلما كانت أكبر كلما زادت فرص تمويله من القطاع المصرفي، أيضاً تأخذ المصارف بالحسبان سمعة الشركة وخبرة القائمين على المشروع، وتعدّ المصارف أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإقراض وكذلك زيادة الضمانات المطلوبة، ومن وجهة نظر أصحاب المشاريع فإنهم لا يميلون إلى الاقتراض المصرفي نتيجة معدلات الفائدة المرتفعة وكلفة معاملة الإقراض[19].

بالإضافة إلى أن التحدي المالي الذي تواجهه هذه المشاريع لا يقتصر فقط في الحصول على التمويل، بل أيضاً في نمط التمويل، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة قد تحصل على القروض القصيرة الأمد أو التسهيلات الائتمانية ذات الأمد القصير في حين تبرز حاجتها لتمويل رأس المال الثابت وليس العامل، لذلك كان لابد من أطر تمويلي جديد (يعمل إلى جانب الخيارات والبدائل التمويلية المتاحة) كي يساعد على سد الفجوة التمويلية لهذه المشاريع.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية (استبيان)

أدوات الدراسة واختبار الفروض:

مجتمع وعينة البحث:

- مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف الخاصة العاملة في سورية بشقيها التجاري والإسلامي، وعددها (14) مصرفاً.

[15] المرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 2007.

[16] مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، (2018)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، ص45.

[17] قبرصلي، صبا، (2013)، الائتمان المصرفي ودوره في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2013، ص64.

[18] تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2010)، الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير في سورية، ص17.

[19] صحيفة تشرين، سورية ، تاريخ 25 أيار 2018، مقال تحت عنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة كلام كبير وفعل قليل "مداد" يناقش سبل تمويل المشروعات عن طريق سوق الأوراق المالية).

جدول رقم (1.4): يوضح المصارف الخاصة العاملة في سورية بشقيها التجاري والإسلامي

المصارف التجارية	المصارف الإسلامية
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف الشام
مصرف سورية والمهجر	مصرف سورية الدولي الإسلامي
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	مصرف البركة سورية
المصرف العربي – سورية	
مصرف عودة – سورية	
مصرف بيبلوس – سورية	
مصرف سورية والخليج	
مصرف الأردن – سورية	
مصرف فرنسبنك – سورية	
مصرف الشرق	
مصرف قطر الوطني – سورية	

المصدر: دليل المصرف المركزي – المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 30-09-2017

- **عينة البحث:** تكوّنت عينة الدراسة من ثلاث مصارف خاصة تعمل في سورية؛ هي التي وافقت على الاشتراك في الدراسة، وهي من المصارف التي تُعنَى أيضاً بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، وهي: (مصرف سورية والمهجر، مصرف الأردن –سورية، مصرف سورية الدولي الإسلامي) في محافظة حمص. حيث تم توزيع (95) استبانة على المستويات الإدارية المعنية بدراسة طلب التمويل والتسهيلات الائتمانية لدى المصارف عينة البحث؛ فبلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للدراسة 82 استبانة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبانة حول "**المشكلات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية**"؛ للتوصل إلى نتائج مقبولة علمياً وعملياً. وتتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، ونظمت الاستبانة المحاور التالية:

1. العوامل المتعلقة بطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تؤثر في التمويل: عدد المتغيرات /9/.
2. الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: عدد المتغيرات /9/.

لقد استخدمت الباحثة مقياس لكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان، وتم حساب وزن النسب لتحديد اتجاه المتغير من خلال المتوسط، ودرجة القياس الكلية /5/.

ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS)

1- الصدق الداخلي:

وهو ما يعرف باختبار الصدق التكويني، من خلال إيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل متغير مستقل تابعة له، وذلك بالنسبة لكل الفقرات التي تتكون منها متغيرات الدراسة، باستخدام معامل ارتباط بيرسون لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، والجداول التالية توضح ذلك:

المحور الأول: طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عائقاً أمام تمويلها:

الجدول رقم (1): يوضح معاملات الارتباط بين الفقرة الأولى والدرجة الكلية للمحور الأول

		معنوية الدلالة الحسابية	الإجراءات المصرفية المطبقة للتحقق من الزبون
ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشاريع	معامل الارتباط	0.001	0.57
عدم وجود ثقافة الاقتراض	معامل الارتباط	0.000	0.81
ضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة	معامل الارتباط	0.001	0.56
عدم القدرة على إعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة وموضوعية	معامل الارتباط	0.00	0.50
انخفاض العائد الذي تحققه المصارف من التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة	معامل الارتباط	0.000	0.42
ارتفاع درجة المخاطرة	معامل الارتباط	0.000	0.74
عدم دقة المعلومات المتوفرة عن هذه المشاريع	معامل الارتباط	0.000	0.69
نقص المهارات الفنية	معامل الارتباط	0.000	0.66
ارتفاع تكاليف إدارة القرض	معامل الارتباط	0.012	0.27

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج الاستبانة ومخرجات برنامج spss

يوضح الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمحور الأول، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وتراوحت بين 0.27-0.81 وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

المحور الثاني: طبيعة أنظمة العليمات المصرفية السائدة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (2): يوضح معاملات الارتباط بين الفقرة الثانية والدرجة الكلية للمحور الثاني

		إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف	غير دال إحصائياً
عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة	معامل الارتباط	0.61	0.000
عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة	معامل الارتباط	0.38	0.001
عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة	معامل الارتباط	0.15	0.174
عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوح	معامل الارتباط	0.73	0.000
عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض	معامل الارتباط	0.49	0.000
عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقروض	معامل الارتباط	0.377	0.015
عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح المصرفية الخاصة بالمشروع	معامل الارتباط	0.78	0.000
نقص الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة	معامل الارتباط	0.57	0.000
طول الفترة اللازمة لدراسة طلب القرض	معامل الارتباط	0.72	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج الاستبانة ومخرجات برنامج spss

يوضح الجدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى ة α=0.05 وتراوحت 0.15-0.78 وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

الثبات/ معامل ألفا كرونباخ

استخدمت الباحثة اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المجال	معامل ألفا كرونباخ	عدد المتغيرات
طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عائقاً أمام تمويلها	0.652	9
طبيعة أنظمة العليمات المصرفية السائدة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	0.815	9
الكلي	0.664	18

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج الاستبانة ومخرجات برنامج spss

من النتائج الموضحة في الجدول (3): أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت جيدة لكل محور من محاور الاستبانة، وتراوحت قيمته بين (0.65-0.82). بينما نجد قيمته (0.664) للمحاور مجتمعة، وهذا يعنى أن معامل الثبات جيد، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع. وبذلك تكون الباحثة قد تأكّدتْ من صدق وثبات استبانة الدراسة مما جعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها من قبل المؤسسات المالية.

تم إجراء الاختبار وكانت النتائج التالية:

الجدول رقم (4): الدالات الإحصائية المتعلقة باختبار متغيرات المتعلقة بالفرضية الأولى

	Mean	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة	1.80	0.59	0.65
	Test Value=3		

T	DF	معنوية الدلالة الحسابية	اختلاف المتوسط	الاختلاف عند درجة ثقة 95%	
				الأدنى	الأعلى
18.39-	81	0.000	1.19-	1.3-	1.06-

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج الاستبانة ومخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (4): أن هناك علاقة ذات دلالة حول طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ متوسط استجابات العينة 1.8 وهو أصغر من 3، والانحراف المعياري 0.59 صغير، وقيمة t=-18.39 سلبية أي علاقة سلبية والدلالة المعنوية الحسابية هي 0.00 أصغر من القياسية، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود دلالة إحصائية بين طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها من قبل المؤسسات المالية بحسب عينة البحث.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام العمليات المطبقة في المصارف وتسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (5): الدالات الإحصائية المتعلقة باختبار متغيرات المتعلقة بالفرضية الثانية

	Mean	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري		
صعوبات أنظمة العمليات المصرفية التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	1.71	0.44	0.04		
	Test Value=3				
	T	DF	معنوية الدلالة الحسابية	اختلاف المتوسط	الاختلاف عند درجة ثقة 95%
					الأدنى / الأعلى
	26.4-	81	0.000	1.28-	1.38- / 1.19-

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج الاستبانة ومخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (5): أن هناك علاقة ذات دلالة حول وجود صعوبات أنظمة العمليات المصرفية أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ متوسط استجابات العينة 1.71 وهو أصغر من 3، والانحراف المعياري 0.44 صغير، وقيمة t=-26.4 سلبية أي علاقة سلبية والدلالة المعنوية الحسابية هي 0.00 أصغر من القياسية، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود دلالة إحصائية بأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب عينة البحث.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

بعد دراسة وتحليل المعطيات تم الوصول إلى النتائج الآتية:

1. ترى المصارف العاملة في سورية أن طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمخاطر الكثيرة التي تواجهها تعتبر عائقاً كبيراً يحول دون القيام بتمويلها (الفرضية الأولى) وهذا ناتج عن:

أ. ارتفاع درجة مخاطر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظراً لصغر حجمها، وارتباط عملية الإدارة والإنتاج بشخص واحد هو المالك غير المليء مالياً، مما يجعلها عرضة للفشل والخروج من السوق عند أي مشكلة تواجهها.

ب. لا يمتلك المشروع الصغير والمتوسط بيانات مالية صحيحة يمكن تقديمها للحصول على التمويل، على الأخص نتائج السنوات الثلاث الأولى من عمر المشروع، والميزانيات الختامية، مما يؤدي إلى عدم قدرة المشروع على إعداد دراسة جدوى اقتصادية صحيحة، مع ما يتطلب من بيانات مالية وجداول تدفقات نقدية، وهذه البيانات تعتبر وثائق ضرورية للمصرف وشرطاً أساسياً قبل الموافقة على منح التمويل.

ت. ارتفاع التكاليف التشغيلية لدى المصرف الناتجة عن تمويل المشروع الصغير أو المتوسط نتيجة صغر حجم التمويل مع ما يتطلبه من إجراءات وأوراق وكشوف متابعة غيره، مما يؤدي إلى انخفاض العائد الذي يحققه المصرف جراء عملية التمويل.

2. يرى العاملون في قسم التسهيلات الائتمانية في المصارف أن أنظمة العمليات المصرفية المعمول بها تلعب دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ لا يوجد مرونة مصرفية لمشروع الصغير والمتوسط فيما يتعلق

بنوع الضمانات المطلوبة منه، وبمعدل الفائدة، وبمدة سداد القرض، إذ أن هذه المشاريع تحتاج عناية خاصة وشروطاً مناسبة حتى تنمو وتكبر وتحقق النجاح.

التوصيات:

بناء على ما تقدم من تحليل واقع ومعطيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يشكل التمويل أساس إشكالية نمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية. واستناداً إلى ذلك يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة تشجيع المصارف على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية، كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشاريع.

2. تكييف النظام المصرفي السوري مع الاحتياجات الحالية، وتطوير أساليب وأدوات التمويل بما يتناسب مع طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3. إحداث صندوق يقدم التمويل المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويكون مشاركاً في رأس مال هذه المشاريع، تجنباً لمخاطر عدم السداد.

4. إيجاد جهة محددة متخصصة تتولى مسؤولية وضع برنامج متكامل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة، توفر الآليات المناسبة لمساعدتها في الحصول على التمويل اللازم.

5. ضرورة تشجيع إنشاء الشركات المتخصصة في تسويق وتصدير منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير تمويل ذاتي لها.

6. تأسيس بنك للمعلومات يوفر البيانات لكل ما يتعلق بتأسيس وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن تغذيتها بشكل مستمر بفرص الأعمال الجديدة والتشريعات والمستجدات.

7. تفعيل حاضنات الأعمال في وضع برامج تدريبية للقائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورفع مهاراتهم المختلفة في المجالات الإدارية والتسويقية.

المراجع:

1. التعريف الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بتاريخ 2009/02/23.
2. القانون رقم /2/ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية، بتاريخ2016/01/06.
3. القرار رقم /5938/ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في سورية، بتاريخ 2011/05/02.
4. المبيرك ، وفاء والشمري، تركي، (2006)، تأسيس المشروعات الصغيرة وإداراتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
5. الملي، قمر، (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
6. المرسوم التشريعي رقم/39/ الصادر عن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سورية، بتاريخ 2006/09/14.
7. المرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 2007.
8. بتال، أحمد حسين وآخرون، (2011)، (دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 4، العدد 7.

9. بشارات، هيا جميل، (2008)، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.
10. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2010)، الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير في سورية.
11. حسن، أحمد توفيق، (1996)، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص388.
12. حنفي، عبد الغفار وقرياقص، رسمية زكي، (2002)، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
13. دليل المصرف المركزي – المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 30-09-2017.
14. صحيفة تشرين، سورية ، تاريخ 25 أيار 2018، مقال تحت عنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة كلام كبير وفعل قليل "مداد" يناقش سبل تمويل المشروعات عن طريق سوق الأوراق المالية).
15. عبد الرسول، حسن، (2008)، "إدارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان"، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
16. قبرصلي، صبا، (2013)، الائتمان المصرفي ودوره في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2013.
17. لوكريز، سمية، (2008)، "أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
18. مركز الأعمال والمؤسسات السوري (2007)، دراسة بهدف توفير هيكل متجانس لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية.
19. مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، (2018)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.
20. El Said, H And Zaki, C (2013) What determine the access to finance of SMEs? Evidence from the Egyptian case (working paper no.752). Cairo, Economic Research Form.